المجلة العلمية لكلية الآداب مج 11، ع 4 (2022)، 157 - 179
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

المسائل الخلافية في شرح كافية ابن الحاجب، للأصبهاني ت749هـ في ضوء شروح الكافية

هاجر السيد محمد عبدالفتاح مجاهد
طالبة ماجستير – قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة دمياط.

المستخلص

تناولَ هذا البحثُ الحديثَ عن المسائل الخلافيَّة النحوية في (شرح كافيَةِ ابن الحاجِب) للأصبهانيّ، وما أوْرَده الأصبهانيُّ من أقوالٍ للعُلماء فيها، وأدلَّة كُلِّ قولٍ وحُجَّته وما قُوبِل به من اعتِرَاضاتٍ وانتِقَاداتٍ، مُبيّنًا موقفَ الأصبهانيّ منها، إذ لم يُعطِ الأصبهانيُّ غالبًا بعض المسائل الخلافيَّة حقَّها في ذِكْر جَمِيع مذاهبها؛ اكتفاءً بذِكْر العُلماء السَّابقين إيَّاها، فرُبَّما يذكُرُ قولًا واحدًا من أقوال العلماء دُون غَيره، أو يُشير إلى مذهبٍ واحدٍ أو مَذْهَبين، وقد أثبتَ البحثُ أنَّ الأصبهانيَّ صاحبُ نزعةٍ بصريَّةٍ، لكنَّهُ لم يتعصَّب له، فتارةً يأخذُ برَأْيِ الكوفيّين، وتارةً ينفردُ برأيٍ خاصٍّ به, وكان عمادُهُ في ذلك استقلالَ الرَّأي ورَجَاحة الحُجَّة. كما تناولَ البحثُ موقفَ بعض شُرَّاح (الكافية)، والرَّأيَ الَّذي تَميلُ إليه الباحثةُ، مدعومًا بالأدلَّة الَّتي تجمَّعت لديها.

الكلمات المفتاحية: كافية ابن الحاجب، الأصبهاني

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــتلام المقالـــة: 24 يونيو 2022
تاريخ استلام النسخة النهائية: 20 يوليو 2022
تاريخ قبـــول المقالـــــة: 11 أغسطس 2022

Scientific Journal of Faculty of Arts 11 (4) 2022, 157 - 179
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

Controversial Issues in Al-Asbahani's Explanation of Ibn Al-Hajeb's Kafiya 749 AH in Light of the Explanations of the Kafiya

Hajar Al-Sayyid Muhammad Abdel-Fattah Mujahid
Master's Student-Department of Arabic -Faculty of Arts - Damietta University

Abstract

The current research dealt with the discussion of the grammatical controversial issues in Al-Asbahani's (Explanation of Kafiya Ibn Al-Hajeb), the scholars' sayings quoted by Al-Asbahani in it, and also the evidence for each saying along with its due argument, objections and criticisms. Moreover, the research explained Al-Asbahani's views concerning these sayings. Al-Asbahani does not sufficiently mention all of the doctrines of some controversial issues, as he merely quotes what previous scholars mention concerning these issues. In some cases, he may mention only one of the scholars' sayings without others, or refer only to one or two doctrines. Furthermore, the research has proven that Al-Asbahani has a visual tendency, but he does not fantasize about it. Depending on the autonomy of opinions and the appropriateness of arguments, he sometimes adheres to the opinion of the Kufis, and sometimes he sticks to his own opinion. The current research also dealt with the views of some of the (Kafiya) commentators, as well as the opinion that the researcher tends to, supported by the evidence that she has gathered.

Keywords: Al-Asbahani's Explanation of Ibn Al-Hajeb's Kafiya.

Article history:
Received 24 June 2022
Received in revised form 20 July 2022
Accepted 11 August 2022

1. مقدمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستهديه، وأصلي وأسلم على خاتم أنبيائه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد منَّ الله على اللغة العربيَّة بأن جعلها لسانَ كتابِهِ، ومعجزة آخر رسالاته، فكان ذلك شرفًا لا يَفُوقه شرفٌ ولا يُدانيه، ولا يَقرُب منه ولا يُساويه، وانطلاقًا من عِظَم المكانة، وشرف المنزلة، حَرَص العلماءُ على نيلِ شرفِ خِدْمة هذه اللُّغة، فبرز منهم عُلماءُ فضلاءُ قيَّضهم الله لخِدمة هذه اللُّغة، فنَفَع بهم.

ومن هؤلاء العُلماء الأفذاذ ابنُ الحاجب (ت646هـ) الَّذي كان رمزًا في عصره، وإمامًا جامعًا، فقد لخَّص النَّحو العربيَّ في متنٍ نثريٍّ، وأطلق عليه (كافية ذوي الإرب في معرفة كلام العرب)، وتُعَدُّ من المتون والمقدِّمات النحويَّة التي على وجازتها تَحْوِي مقاصد النَّحو؛ لذا تبارَى العُلماء والدَّارسون في شَرْحها والتَّعليق عليها، مع الإقبال على حِفْظِها، ونَظْمها، واختِصَارها، وحتَّى تَرْجَمَتها إلى اللُّغات الأخرى.

وكان أوَّلُ الَّذين شرحُوها هو ابنَ الحاجب نفسَهُ، كما نَظَمَهَا في أرجوزة سمَّاها (الوافية)، وشَرَحَهَا في: (شَرْح الوافية نَظْم الكافية).

وقد تخيَّرْتُ من (شُروح الكافية) التي تنيفُ على مائةٍ وأربعين شرحًا عربيًّا[1]، (شَرْح الأصبهانيّ ت749هـ)، الَّذي ذكر آراءَ من سَبَقُوه من النُّحاة، مُصوِّبًا ما يراه صوابًا، ومُعترضًا على ما يراه غير ذلك، كلُّ ذلك بالحجَّة والبرهان، حيثُ اطَّلعْتُ - وأنَا أبحثُ عن موضوعٍ نحويٍّ أُسجِّله لدرجة الماجستير في النَّحو والصَّرف- على هذا الكتابِ القَيِّم الَّذي يجمعُ بين كتاب (الكافيَة) المسمَّى: (كافية ذوي الإرب في معرفة كلام العرب) لابن الحاجب النحويّ ت 646هـ، و(شَرْحِهِ) للأصبهانيّ، وقد قام بتحقيقِ هذا الشَّرح الباحث: عبدُ المعطي جاب الله سالم، وقد قدَّمَهُ لكليَّة اللُّغة العربيَّة بالقاهرة - جامعة الأزهر لنيل درجة (الدُّكتوراه) في (اللُّغويَّات)، ويقع هذا (الشَّرح) في (983) صفحة، وهو في مُجلَّدين، وقسَّمه قسمين، الأوَّل: قسم الدِّراسة، والثَّاني: قسم التَّحقيق، ولم يَدْرُس الباحثُ في قسم الدراسَةَ المسائل الخلافيَّةَ الَّتي وقعَتْ في الشَّرح الَّذي حقَّقه، فآثرتُ هذا الشَّرح؛ لقيمتِهِ ليكون موضوعًا لرسالة الماجستير.

---

[1] ذكر الدكتور طارق نجم في تحقيقه للكافية (ص 30-50) مائة واثنين وأربعين شرحا عربيا، وثلاثة شروح تركية، وسبعة شروح فارسية، وخمسة مختصرات، وتسع منظومات، وستة إعرابات، نقلًا عن البرود الضافية، تحقيق: محمد عبدالستار على أبو زيد، (48/1).

واعتمَدَ البحثُ -أيضًا- على بعض (شُروح الكافية)، منها: شرح الكافية، لابن فلاح ت 680، وشرح الكافية، للرضيّ ت 688، وشرح الكافية، لابن القوَّاس ت 696، وشرح الكافية، لنجم الدين القموليّ ت727، والتحفة الشافية، لتقي الدين البغدادي، وشرح الكافية، لابن جماعة ت 819، ومنهاج الطالب في كشف أسرار مقدمة ابن الحاجب، لأحمد بن محمد الرصاص ت838، وشرح الكافية، لابن حاجي عوض 845، والنجم الثاقب، لصلاح بن على بن القاسم ت849. والفوائد الضيائية المعروف بشرح الجامي ت898.

وبعد جَمْع مُتفرّق تلك المسائل، آثرتُ أن يكون موضوعَ بحثي: (المسائل الخلافيَّة في شرح الكافية للأصبهانيّ ت749هـ في ضوء شُروح الكافية).

2. أسباب اختيار الموضوع

أولًا: أنَّ كتاب (شرح الكافية، للأصبهانيّ) حافلٌ بالكثيرِ من صُوَر الخلاف النحويّ، ممَّا يجعل الدِّراسة التي تقوم حوله غنيَّةً ثريَّةً.

ثانيًا: وضوح شخصيَّة الأصبهاني، فهو –غالبًا- يذكُرُ مع كلِّ رأيٍ حُجَجَهُ وأدلَّته، فيختار منها ما وَضَحت حُجَّتُه وقَوِيَت أدلَّتُه، ويَعترِضُ على ما ضَعُف برهانُهُ، ووَهَن دليله.

ثالثًا: إبرازُ علمٍ من أعلام العربيَّة غير المشهورين بوصفِهِ واحدًا ممَّن جَمَعُوا بين المذاهب النحويَّة، وأحاط بالرُّؤى النحويَّة عند أغلب النُّحاة.

رابعًا: الإسهامُ في دراسة الخلاف النحويّ، حيثُ إنَّ كتب الخلافِ النحويّ المطبوعة تكاد تكونُ محدودةً، وكثير منها لم يُعثَر عليه.

وقد اقتضت خُطَّةُ البحث والدراسة أن يُكَوَّنَ من مُقدِّمةٍ، وتمهيدٍ، وعشرةِ فُصولٍ، وخاتِمَةٍ.

3. منهج البحث

- أقوم بعَرْض المسألة وما يُوردُه الأصبهانيُّ من أقوالٍ للعُلماء فيها، وأدلَّة كلِّ قول وحُجَّته والاعتراضات والانتقادات، مُبيّنةً موقفَ الأصبهانيّ منها، وبعضِ شُرَّاح (الكافية)، ثُمَّ أُبيّن الرَّأي الَّذي أَمِيل إليه، مَدْعُومًا بالأدلَّة الَّتي تجمَّعت لديَّ.

- وفي أثناءِ الدِّراسة أقومُ بتخريج الآيات القرآنيَّة بنِسْبَتها إلى سُورتِهَا، مع بيان رَقْمها فيها، وتخريج القراءات القرآنيَّة، ونسبتِهَا إلى أصحابها، وذلك من كُتُب القراءات ما أَمْكَن ذلك، وإلَّا فمن كُتب إعراب القرآن والتَّفسير.

- كما أقوم بتخريج الأحاديث النبويَّة من كتب الحديث، وكذا تخريجُ الشَّواهد الشعريَّة بنسبتها إلى قائليها ما أمْكَن، وذلك عن طريقِ الرُّجوع إلى دَوَاوين أصحابها، وإلَّا فمن الكُتب التي تهتمُّ بنسبة الأشعار إلى قائليها.

- كما أقوم بتخريج الأمثال الواردةِ في البحث من كُتُب الأمثال.

- ثُمَّ ذيَّلتُ البحث بفهارس فنيَّةٍ تُعِين النَّاظر فيه على الوُصول إلى مُرادِهِ بسُهولةٍ ويُسرٍ.

وقد استعنتُ على ذلكَ بمراجع كثيرةٍ مُتنوِّعةٍ شملت كُتب النَّحو، والبَلاغة، والأدبِ، والتَّفاسير، والأحاديث، والدَّواوين الشعريَّة، والتراجم، والمعاجم العربيَّة، إلى غير ذلك من كُتُب التُّراث.

وبعد؛

فهذا هو البحثُ الَّذي قمتُ بدراستِهِ، وبذَلتُ كلَّ ما في وسعِي حتَّى يخرُجَ في صورتِهِ المرجُوَّة، ويعلمُ الله أنَّني ما بَخِلتُ عليه بجهدٍ، وأنَّني قُمتُ بدراستِهِ بحسبِ المنهج العلميِّ المتعارَفِ عليه في عَرْضِ الرَّأيِ مُقترنًا بدليلِهِ، مُبيِّنةً الخلافَ في وضوحٍ وجلاءٍ، مُتوَخِّيةً وجه الحقِّ.

4. المجرورات

المسألة الأولى: خول (ال) على العدد المضاف إلى معدُودِهِ المعرَّف بـ(ال)

إذا دخلت (ال) على العدد المضاف إلى معدودِهِ المعرَّف بـ(ال) فإنَّ النُّحاة اختلفوا في جوازه، وقد ذكر الأصبهانيُّ[1] هذا الخلافَ، فذكرَ أنَّ الكوفيّين أجازوا إضافة الأعداد المعرَّفة إلى المعدوداتِ، نحو: (الثَّلاثةِ الأثوابِ)، وضعَّف الأصبهانيُّ هذا المذهبَ، فقال: «ثُمَّ الذي يدلُّ على ضَعْف قولهم وجهان، أحدُهما: أنَّه مُخالفٌ للقياس، والثَّاني: أنَّه مُخالف لاستعمال الفُصَحاء؛ لأنَّ استعمال الفُصَحاء هو (ثلاثةُ الأثوابِ) بغير لام التَّعريف».

فأمَّا المذهب الأول: فهو امتناعُ تعريف المضافِ والمضافِ إليه بـ(ال) في باب العدد وغيرِهِ، فلا يجوزُ نحو: (هذه الثلاثةُ الأثوابِ) على الإضافة، وإنَّما يجوز هذا التركيب على البدل، وبه قال الأصبهانيُّ[2]، ولم يَنسبْهُ، وهو مذهبُ المبرِّد[3]، وابن سِيدَه[4]، والقاسم الحريريّ[5]،

---

(1) يُنْظَر: (شرح الكافية، للأصبهاني 462/2: 464).

(2) يُنْظَر: (شرح الكافية، للأصبهاني 463/2).

(3) يُنْظَر: (المقتضب 175/2).

(4) يُنْظَر: (العدد في اللغة ص64).

(5) يُنْظَر: (درة الغواص ص111).

وابنِ يعيش[1]، وابنِ الحاجب[2]، وابنِ مالك[3]، وابن فلاح[4]، والرضيّ[5]، وابن القوّاس[6]، وتقيّ الدين النيليّ[7]، وأبي حيَّان[8]، والإمام المهديّ[9]، والجاميّ[10]، ونُسِبَ للبصريّين[11].

وذكر الأصبهانيُّ احتجاجَهُم بقول الشَّاعر:

وهل يَرجعُ التسليمَ أو يكشفُ العَمَى ثلاثُ الأثَافي والدِّيارُ البلاقعُ[12]

وبقول الآخر:

ما زال مُذْ عَقَدتْ يداهُ إزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[13]

ويُحتجُّ لهم -أيضًا- بالآتي:

أولًا: أنَّه يُستغنى بعَهْد أحدِهمَا عن عَهْد الآخر.

ثانيًا: أنَّه إن لم يحصل التَّعريف إلَّا بمجموعهما لزِمَ خُروج كلِّ واحدٍ منهما عن كونه مُعرَّفًا، وذلك باطلٌ، وإن حصل التَّعريف بأحدِهِمَا لزم إلغاءُ الآخر، وذلك غيرُ جائز، وإن كان مضافًا إلى النَّكرة لم يَجُز؛ لأنَّ

---

(1) يُنْظَر: (شرح المفصل، لابن يعيش 131/2).

(2) يُنْظَر: (الكافية ص28).

(3) يُنْظَر: (شرح التسهيل، لابن مالك 409/2).

(4) يُنْظَر: (شرح الكافية، لابن فلاح 806/2).

(5) يُنْظَر: (شرح الكافية، للرضي 890/1).

(6) يُنْظَر: (شرح الكافية، لابن القواس 273/2).

(7) يُنْظَر: (التحفة الشافية 367/1).

(8) يُنْظَر: (التذييل والتكميل 344/9).

(9) يُنْظَر: (النجم الثاقب ص530).

(10) يُنْظَر: (الفوائد الضيائية ص390).

(11) يُنْظَر: (شرح الكافية، لابن فلاح806/2)، ويُنْظَر: (العدد في اللغة ص64، وشرح المفصل، لابن يعيش 131/2، والتعليقة على المقرب ص255).

(12) هذا البيت من [الطويل]، لذي الرمة في: (ديوانه ص155).
العمى: الجهل، والأثافي: الحجر الذى توضع عليه القدر، والبلاقع : الأرض القفر.
والشاهد في قوله: ثلاث الأثافي، حيث: جرد اسم العدد من (أل) المعرفة, وأدخلها على المعدود لما أراد التعريف، على ما هو القياس واستعمال الفصحاء.

(13) هذا البيت من [الكامل]، للفرزدق في: (ديوانه 1/ 305).
مُذ عَقَدَت يداه إزارَهُ؛ أي: تجاوز حد الطفولة، الإزار: الثوب الذي يحيط بالنصف الأسفل من البدن، سما: ارتفع.
والشاهد في قوله: خمسة الأشبار، حيث: جرد اسم العدد من (أل) المعرفة, وأدخلها على المعدود لما أراد التعريف، على ما هو القياس واستعمال الفصحاء.
وفي قوله: (مذ عَقَدت) شاهد آخر، حيث أضيفت (مذ) إلى الجملة الفعلية المصرَّح بجزأيها.

التَّعريف يدلُّ على تعين المسمَّى، والتَّنكير يدلُّ على عدم التَّعيين؛ فتنافَيَا لذلك[1].

وأمَّا المذهبُ الثَّاني: فهو جوازُ تعريفِ المضافِ والمضافِ إليه بـ(ال) في باب العَدَد، نحو: (هذه الثلاثةُ الأثوابِ) على الإضافة، ونسبَهُ الأصبهانيُّ للكوفيّين[2].

قال الفراء: «فما تنقص من التِّسعةِ الأشهرِ الَّتي هي وقتُ الحَمْل»[3]، وقال -أيضًا-: «والسَّبعة الأبوابِ أطباقٌ بعضُها فوق بعض»[4].

وقال ثعلبٌ: «قال الفرَّاء: الأعداد لا يُكْنَى عنها ثانيةً، فلا أقولُ: (عندي الخمسةُ الدراهمِ والسِّتَّتُهَا)، وأقول: (عندي الحسنُ الوجهِ الجَمِيلُهُ)، فأَكْنِي عنه، فكلُّ ما كَنَيتُ عنه كان مفعولًا، وكلّ ما لم أَكْنِ عنه لم يَكُن مفعولًا، وقال أصحابُ الكسائي: بَلَى، نَكْنِي عن هذا، كما كَنَيْنَا عن ذاك»[5].

فالمفهوم من قول ثعلبٍ أنَّ الفراء لا يُجيز الكناية عن العددِ بعد ذِكْرِه، فغير الجائزِ عنده قولُه: (والسِّتَّتَهَا)، أمَّا بداية المثال -وهو قوله: (عِنْدِي الخمسةُ الدَّراهِمِ)- فلا إشكال فيه عند الفرَّاء وثعلبٍ، فذِكْرُه للمثال على هذه الصُّورة يدلُّ على أنَّه مذهبٌ لهما.

وعرض الأصبهانيُّ[6] أنَّهم احتجُّوا بأنَّ الأعداد نفسُ المعدوداتِ في المعنى، ولمَّا كانت نفسَ المعدوداتِ في المعنى وكانت الجُزْءَ الأوَّل كانت أشْبَه بالتَّعريف[7].

ولأنَّ الأعداد نفسُ المعدودات في المعنى وجازَ دخولُ لام التَّعريف على المعدوداتِ جاز دخولُهَا على الأعداد؛ قياسًا على (الْحَسَن الوجهِ)[8].

وردَّ الأصبهانيُّ[9] هذه الحُجَّة بأنَّ الأعداد لو كانت نَفْسَ المعدوداتِ في المعنى لامتنَعَ إضافةُ أحدِهِمَا إلى الآخر.

---

(1) ذكرهما ابن فلاح في: (شرح الكافية له 804/2).

(2) يُنْظَر: (شرح الكافية، للأصبهاني 462/2)، ويُنْظَر: (معاني القرآن، للفراء 59/2، والعدد في اللغة ص64، وشرح المفصل، لابن يعيش 131/2، والكافية ص28).

(3) يُنْظَر: (معاني القرآن، للفراء 59/2).

(4) يُنْظَر: (معاني القرآن، للفراء 89/2).

(5) يُنْظَر: (مجالس ثعلب ص59، والمسائل البصريات 423/1).

(6) يُنْظَر: (شرح الكافية، للأصبهاني 462/2، 463).

(7) يُنْظَر: (شرح الكافية، لابن القواس273/2).

(8) يُنْظَر: (شرح الكافية، لابن فلاح806/2)، ويُنْظَر: (العدد في اللغة ص64).

(9) يُنْظَر: (شرح الكافية، للأصبهاني 463/2).

وأنَّ القياس على (الحَسَن الوجه) لا يُشْبهه؛ لأنَّ (الوجه) مجرورُ اللَّفظ، مرفوعُ التَّقدير، فهو على تقدير: (الذي حَسُنَ وجهُهُ)، وليس المعدودُ مع العددِ كذلك[1].

كما أنَّ قولهم: (الثَّلاثةُ الأثوابِ) مُخالفٌ للقياس واستعمال الفُصَحاء.

ومِن حُجَجهم -أيضًا-:

حكاية الكوفيّين عن بعض العربِ قولهم: (قَبضْتُ العشرةَ الدَّنانيرِ، واشتريتُ الخمسةَ الأثوابِ)[2].

ومنه قول النبيِّ –صلى الله عليه وسلم-: «فَانْصَرِفْ بِالأَلْفِ الدِّينَارِ رَاشِدًا»[3].

ورُدَّ بأنَّ ما حَكَوْهُ من السَّماع عن العرب لغةٌ ضعيفةٌ؛ لأنَّها لغير الفُصَحاء، ولم تأتِ في كلام العربِ الفُصَحاء[4].

قال الفارسيُّ: «ورَوَى أبو زيدٍ أنَّ قومًا من العرب يقولونه غيرَ فصحاء، ولم يقولوا: (النِّصفُ الدِّرهمِ)، ولا (الثُّلث الدِّرهمِ)، وامتناعه من الاطِّراد يدلُّ على ضعفِهِ»[5].

وقالوا: إن صحَّ ما وردَ من هذه اللُّغة فهو على وجهين، أحدهما: أنَّه على زيادةِ (ال) في الأوَّل[6]، والآخَر: أنَّه على تقدير حذفِ مُضافٍ، والتقدير: (الثلاثةُ ثلاثةُ الأثوابِ)، فحُذِف (ثلاثة)، وبقي (أَثْواب) على إعرابِهِ، كحالِهِ لو كان (ثلاثة) ملفوظًا بها[7].

ثانيًا: ما ورد من حديثِ النبيِّ -صلى الله عليه وسلم- محمولٌ على البَدَل دُون الإضافة[8].

التَّعقيب

أولًا: وافق الأصبهانيُّ مذهبَ البصريّين القائل بعدم جواز تعريف المضاف والمضاف إليه بـ(ال) في باب العَدَد ولا غيره، ووافقَهُ ابنُ فلاح، والرضيُّ، وابنُ القوَّاس، وتقيُّ الدين البغداديُّ، والإمام المهديُّ، والجاميُّ.

---

(1) يُنْظَر: (شرح الكافية، لابن فلاح 806/2)، ويُنْظَر: (التذييل والتكميل 344/9).

(2) يُنْظَر: (شرح التسهيل، لابن مالك 409/2، والتذييل والتكميل 344/9).

(3) هذا بعض حديث أخرجه البخاري في (صحيحه، [كتاب: الكفالة، باب: الكَفَالَةِ فِي القَرْضِ وَالدُّيُونِ بِالأَبْدَانِ وَغَيْرِهَا]، رقم: 2169، 801/2، 802).

(4) يُنْظَر: (شرح الكافية، للأصبهاني 463/2)، ويُنْظَر: (شرح الكافية، لابن فلاح 806/2، وشرحها، للرضي 890/2).

(5) يُنْظَر: (التكملة، للفارسي ص277).

(6) يُنْظَر: (ارتشاف الضرب 763/2).

(7) يُنْظَر: (النجم الثاقب ص531)، ويُنْظَر: (ارتشاف الضرب 763/2).

(8) يُنْظَر: (الفوائد الضيائية ص390).

ثانيًا: يُعَدُّ المذهبُ القائلُ بعدم جواز تعريف المضافِ والمضافِ إليه بـ(ال) في باب العدد ولا غيره هو الأَوْلَى بالقَبُول؛ لأنَّ عليه كلامَ الفُصَحاء من العرب.

المسألة الثانية: إضافة الشَّيء إلى ما هو بمعناه

الأصل في المضافِ أن يُغاير المضافَ إليه بوجهٍ ما؛ لأنَّ المضافَ إنما يتعرَّف أو يتخصَّص بالمضاف إليه، والشَّيء لا يتعرَّف ولا يتخصَّص إلا بغيرِهِ، ومن ثَمَّ فقد اختلف النُّحاة في حُكم إضافة الشيء إلى نفسِهِ، وقد عَرَض الأصبهانيُّ[1] الخلافَ وسار سَيْرَ البصريّين؛ لأنَّه قال: «الإضافة الحقيقة إمَّا أن تكون للتَّخصيص أو للتَّعريف، فلو أُضِيف أحدُهما إلى الآخَر هذه الإضافةِ لزم تخصيصُ الشَّيء بنفسِهِ أو تعريفِهِ بنفسِهِ، وإنَّه مُحال».

فأمَّا القول الأول: فهو أنَّه لا يجوزُ إضافة الشَّيء إلى ما هو بمعناه، وبه قال الأصبهانيُّ[2]، ولم ينسبه، وقال به -أيضًا- الأخفشُ[3]، وابنُ السرَّاج[4]، والفارسيُّ[5]، وابن جنِّي[6]، وابن بابشاذ[7]، وابنُ الشَّجريّ[8]، وابن الأنباريّ[9]، والعُكبريّ[10]، وابن يعيش[11]، وابنُ الحاجب[12]، وابنُ عصفور[13]، وابنُ مالك[14]، وابنُ القوَّاس[15]، وأبو حيَّان[16]، والشاطبيُّ[17]، وابنُ جماعة[18]، والرَّصاص[1]، والجاميُّ[2]، والشيخ خالدٌ الأزهريُّ[3]، ونُسب للبصريّين[4].

---

(1) يُنْظَر: (شرح الكافية، للأصبهاني 473/2، 474).
(2) يُنْظَر: (شرح الكافية، للأصبهاني 473/2).
(3) يُنْظَر: (معاني القرآن، للأخفش 2/ 534).
(4) يُنْظَر: (الأصول في النحو 8/2).
(5) يُنْظَر: (الإيضاح العضدي ص271).
(6) يُنْظَر: (الخصائص 24/3).
(7) يُنْظَر: (شرح المقدمة المحسبة 336/2).
(8) يُنْظَر: (أمالي ابن الشجري 2/ 68).
(9) يُنْظَر: (الإنصاف 438/2).
(10) يُنْظَر: (اللباب، للعكبري 391/1).
(11) يُنْظَر: (شرح المفصل، لابن يعيش 168/2).
(12) يُنْظَر: (الكافية ص28).
(13) يُنْظَر: (المقرب ص287).
(14) يُنْظَر: (شرح الكافية الشافية 2/ 923).
(15) يُنْظَر: (شرح الكافية، لابن القواس 276/1).
(16) يُنْظَر: (ارتشاف الضرب 4/ 1806).
(17) يُنْظَر: (شرح الألفية، للشاطبي 4/ 51).
(18) يُنْظَر: (شرح الكافية، لابن جماعة ص176).

قال الأخفش: «وقال: ﴿ ے ۓ ۓ ڭ ڭ﴾ [5] فأضاف إلى اليقين، كما قال: ﴿ہ ہ ہ﴾[6]؛ أي: دين الملَّة القيِّمة، وذلك حقُّ الأمر اليقين، وأمَّا: (هذا رجلُ السوءِ) فلا يكون فيه: (هذا الرجلُ السوءُ)، كما يكون في: (الحقُّ اليقينُ)؛ لأنَّ (السوء) ليس بـ(الرَّجُل)، و(اليقين) هو (الحق)»[7].

واحتجَّ الأصبهانيُّ لصحَّة ما ذهب إليه بأنَّ المراد من الإضافة التَّعريف والتَّخصيص، والشيء لا يتعرَّف أو يتخصَّص بنفسه، فإنْ وردَ ما يُتوهَّم منه ذلك وجب تأويله[8].

ويُحتجُّ –أيضًا- بأنَّه لا يُضاف الشَّيء إلى نفسه؛ لأنَّ المقصود حاصلٌ من لفظ المضافِ، مع قَطْع النَّظر عن الإضافة[9].

وردَّه الرضيُّ بقوله: «وليس بشيءٍ؛ لأنَّ ذلك إنَّما يكون إذا بَقِيَا على حالهما، فأمَّا مع طلب التَّخفيف بالإضافة فلا نُسلِّم له، وهو موضع النِّزاع»[10].

كما يُحتجُّ بأنَّ الموصوف المقصودُ به الذَّات، والصِّفة المقصودُ بها المعنى، والإضافةُ بتقدير حرف الجرّ، ولا يستقيم تقديره[11].

وأمَّا القول الثاني: فهو جواز إضافة الشَّيء إلى ما هو بمعناه إذا اختلف لفظُهُ، ونسبه الأصبهانيُّ للكوفيّين[12]، وهو قول الفرَّاء[13]،

---

(1) يُنْظَر: (منهاج الطالب 413/1).
(2) يُنْظَر: (الفوائد الضيائية ص403).
(3) يُنْظَر: (التصريح على التوضيح 1/ 690).
(4) يُنْظَر: (شرح الكافية، للرضي 922/1، وشرحها، لابن القواس 276/1)، ويُنْظَر: (إعراب القرآن، للنحاس 3/ 136، وإسفار الفصيح 1/ 215، والإنصاف 436/2، وتوجيه اللمع ص 255).
(5) سورة الواقعة (56)، الآية: 95.
(6) سورة البينة (98)، من الآية: 5.
(7) يُنْظَر: (معاني القرآن، للأخفش 534/2).
(8) يُنْظَر: (شرح الكافية، للأصبهاني 473/1)، ويُنْظَر: (الخصائص 24/3، والإنصاف 437/2، وشرح الألفية، للشاطبي 4/ 51).
(9) يُنْظَر: (شرح الكافية، لابن فلاح 818/2، والتحفة الشافية 579/1).
(10) يُنْظَر: (شرح الكافية، للرضي 923/1).
(11) يُنْظَر: (شرح الكافية، لابن فلاح 819/2).
(12) يُنْظَر: (شرح الكافية، للرضي 922/1، وشرحها، للأصبهاني 473/2)، ويُنْظَر: (إعراب القرآن، للنحاس 3/ 136، وإسفار الفصيح 1/ 215، والإنصاف 436/2، واللباب، للعكبري 1/ 391، وتوجيه اللمع ص 255).
(13) يُنْظَر: (معاني القرآن، للفراء 1/ 330).

والأزهريّ[1]، وابنِ فارسٍ[2]، والثعالبيّ[3]، والزمخشريّ[4]، وابن طاهر[5]، والسُّهيليّ[6]، وابنِ خروفٍ[7]، والرَّضيّ[8].

قال الفرَّاء عند قوله-تعالى-: ﴿ھ ھ ے﴾[9]: «أُضِيفت (الدَّار) إلى (الآخرة)، وهي الآخرة، وقد تُضِيف العربُ الشَّيء إلى نفسه إذا اختلف لفظُهُ، كقوله: ﴿ے ۓ ۓ ڭ ڭ﴾[10]، والحقُّ هو اليقينُ، ومثله: (أتيتُكَ بارحةَ الأُولى، وعامَ الأوَّل، وليلةَ الأُولى، ويومَ الخميس)، وجميعُ الأيَّام تُضاف إلى أنفسها؛ لاختلافِ لفظها، وكذلك (شَهْر رَبِيع)»[11].

هذا إذا اختلفا في اللَّفظ، أمَّا إذا اتَّفقا فلا يُجيز الفرَّاء -حينئذ- الإضافة، حيث قال في موضعٍ آخر: «يُضافُ الشيء إلى نفسِهِ إذا اختلف لفظُهُ، كما اختلف (الحقُّ واليقينُ، والدَّار والآخرةُ، واليومُ والخميسُ)، فإذا اتَّفقا لم تَقُل العرب: (هذا حقُّ الحقّ، ولا يقينُ اليقينِ)؛ لأنَّهم يتوهَّمون إذا اختلفا في اللَّفظ أنَّهما مُختلفان في المعنى»[12].

وقد اشترط السُّهيليُّ[13] لجواز هذا المذهب شرطين، أحدهما: أن يكون المضافُ إليه معرفةً، والآخَر: أن تكون الصِّفة المضاف إليها الموصوفُ صفةً لازمةً.

وأمَّا نسبتُهُ للزمخشريّ ففيها نظرٌ؛ لأنَّه قال: «ولا يجوزُ إضافة الموصوفِ إلى صفتِهِ، ولا الصَّفةِ إلى موصوفِها، فمن إضافة الصِّفة إلى الموصوف قولهم: (عليه سحقُ عمامَةٍ، وجردُ قطيفَةٍ، وأخلاقُ ثيابٍ، وهل عندك جائبةُ خبرٍ؟)، على الذَّهاب بهذه الأوصافِ مذهبَ (خاتمٍ وسوارٍ، وبابٍ ومائةٍ)؛ لكونها مُحتملةً مثلها؛ ليلخصَ أمرها بالإضافة»[14]. يُريد

---

(1) يُنْظَر: (معاني القراءات، للأزهري 352/1).
(2) يُنْظَر: (الصاحبي ص187).
(3) يُنْظَر: (فقه اللغة وسر العربية ص232).
(4) نُسب إليه في: (ارتشاف الضرب 4/ 1806، وشرح ابن طولون 2/ 92).
(5) نُسب إليه في: (ارتشاف الضرب 4/ 1806، وشرح ابن طولون 2/ 92)
(6) يُنْظَر: (نتائج الفكر ص28).
(7) يُنْظَر: (شرح الجمل، لابن خروف 2/ 677).
(8) يُنْظَر: (شرح الكافية، للرضي 924/1).
(9) سورة يوسف (12)، من الآية: 109، وسورة النحل (16)، من الآية: 30.
(10) سورة الواقعة (56)، الآية: 95.
(11) يُنْظَر: (معاني القرآن، للفراء 1/ 330).
(12) يُنْظَر: (معاني القرآن، للفراء 330/1).
(13) يُنْظَر: (نتائج الفكر ص29).
(14) يُنْظَر: (المفصل ص91، 92).

هذه الأمثلة قُدِّمت فيها الصِّفة على الموصوف، فأُزِيلت عنها الوصفيَّة، وأصبحت تُضاف للبيان والتَّوضيح كـ(خاتمِ حديدٍ) ونحوه.

وذكر الأصبهانيُّ بعضًا من حُجَجهم السماعيَّة، نحو قوله -تعالى-: (ھ ھ ے)، وقوله -تعالى-: ﭘ (ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ)[1].

ويُحتجُّ لهم -أيضًا- بقوله -تعالى-: (ے ۓ ۓ ﮊ ﮋ)، وقوله-تعالى-: (ۀ ہ ہ ہ)[2]، وقوله-تعالى-: (ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ) [3].

فـ(الآخرة) في المعنى نعتٌ (للدَّار)، و(اليقينُ) نعت (للحقِّ)، و(الحبُّ) نعت (للحصيدِ)، و(الجانبُ) نعتٌ (للغربيِّ)، والنَّعت في المعنى هو المنعوتُ، فأضافَ المنعوتَ إلى النَّعت، وهما بمعنًى واحدٍ.

ومن كلام العرب قولُهم: (صَلاةُ الأُولَى، ومَسْجدُ الجَامِعِ، وبَقْلَةُ الحَمْقَاءِ، وعِرْقُ النَّسَا، وعِرْق الأكْحَل، ودَقِيق الحُوَّارى)[4].

فالمضافُ في هذه الشَّواهد بمعنى المضاف إليه، فـ(الصَّلاة) هي (الأُولى)، و(المسجدُ) هو (الجامعُ)، و(البَقْلة) هي (الحَمْقاءُ)، و(العِرقُ) هو (النَّسا) وهو (الأَكْحل)، و(الدَّقِيق هو (الحُوَّارَى).

ومنه قول الشَّاعر:

فَقُلْتُ انْجُوَا عنها نَجَا الجِلْدِ إنَّهُ ... سَيُرْضِيُكَما مِنْها سنامٌ وغارِبُه[5]

وقول الآخر:

لمْ يبقَ مِن زَغَبٍ طارَ النَّسيلُ بهِ ... علـــى قَرا مَتـنِهِ إلاَّ شَمــاليلُ[6]

وقول ثالثٍ:

كَــخَشرَمِ دَبــرٍ لَهُ أَزمَــلٌ ... أَو الجَمرِ حُشَّ بِصُلبٍ جِزالِ[7]

---

(1) سورة ق (50) من الآية: 16.

(2) سورة ق (50)، من الآية: 9.

(3) سورة القصص (28)، من الآية: 44.

(4) يُنْظَر: (فقه اللغة وسر العربية ص232، وشرح المقدمة المحسبة 335/2).

(5) هذا البيت من [الطويل]، لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في: (شرح الشواهد الشعرية 94/1).

انجوا: أي اسلخا، الغارب: الكاهل أو ما بين السنام والعنق.

والشاهد في قوله: نجا الجلد، حيث: أضاف (النجا) إلى (الجلد) وهما بمعنى واحد.

(6) هذا البيت من [البسيط]، لابن مقبل، في: (ديوانه ص386).

الزغب: الشعر الضعيف، والنسيل: ريش الطائر إذا سقط، والشماليل: البقايا المتفرقة.

والشاهد في قوله: قرا متنه، حيث: أضاف (القرى) إلى (المتن) وهما بمعنى واحد.

(7) هذا البيت من [المتقارب]، لأمية الهذلي.

وقول رابع:

وقَرَّبَ جانِبَ الغَرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشَّعارا[1]

وقال الرضيُّ في هذه الشَّواهد: «والإنصافُ أنَّ مثلَهُ كثيرٌ لا يُمكن دفعُهُ، ولو قُلنا: إنَّ بين الاسمين في كل موضعٍ فرقًا لاحتجنا إلى تعسُّفاتٍ كثيرةٍ»[2].

ومِن القياس:

أولًا: أنَّ الصفة تدلُّ على معنًى زائدٍ لا يُوجَد في الموصوف، وهو الحدث، فمُغايرتها له بذلك القَدْر الزائد هو الَّذي جوَّز الإضافة؛ لإفادة تخصُّصه بذلك المعنى، ولذلك تُعدُّ الصفة مع الموصوف من الأسماء الثَّابتة لزيادتها عليه بالمعنى لا من الأسماء المترادفة[3].

ثانيًا: القياس على إضافة الصِّفة المشبَّهة إلى فاعلها، نحو: (حَسَن الوَجْهِ)، فإنَّ إضافة الشَّيء إلى نفسه مُوجودةٌ في المعنى، فإنَّ (الحَسَن) هو (الوَجْه)، وجازت الإضافةُ؛ لأجل التَّخصيص؛ فكذلك هنا[4].

ردُّ البصريّين أدلَّة الكوفيّين:

ردَّ البصريُّون أدلَّة الكوفيّين بأنَّه لا حُجَّة لهم فيه؛ لأنَّ كل ما استشهدُوا به محمولٌ على حَذْف المضاف إليه الموصوفِ، وإقامةِ صفتِهِ مُقامَهُ[5].

فالتقديرُ في قوله-تعالى-: ﴿ھ ھ ے﴾: ولدار السَّاعة الآخرةِ؛ لأنَّ (السَّاعة) مُرادٌ بها يوم القيامة، وقيل: التَّقدير: ولدار الحياة الآخرة[6].

وفي قوله-تعالى-: ﴿ے ۓ ۓ ﮲ ﮳﴾: حقُّ الأمر اليقين، كما قال-تعالى-: ﴿ہ ہ ہ﴾؛ أي: دينُ الملَّة القيّمة[1].

الخشرم: جماعة النحل والزنابير والدبر، وحش: أي أوقد.

والشاهد في قوله: كخشرم دبر ،حيث: أضاف (الخشرم) إلى (الدبر) وهما بمعنى واحد.

[1] هذا البيت من [الوافر]، للراعي النميري في: (ديوانه ص153).

أدَا في مشيه يأدُو: مشى مشيًا بين السريع والبطيء، ومدَب السيل: مجراه، والشعَار: الشجر الملتف.

والشاهد في قوله: جانب الغربي، حيث: أضاف (جانب) إلى (الغربي) وهما بمعنى واحد.

[2] يُنْظَر: (شرح الكافية، للرضي 925/1).

[3] يُنْظَر: (شرح الكافية، لابن فلاح 820/2، وشرحها، للرضي 923/1).

[4] يُنْظَر: (شرح الكافية، لابن فلاح 820/2).

[5] يُنْظَر: (الفوائد الضيائية ص403).

[6] يُنْظَر: (الحجة للقراء السبعة 3/ 301، واللباب، للعكبري 2/ 392).

وفي قوله -تعالى-: (ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ): حَبَّ الزَّرع الحَصِيد، ووُصِفَ الزَّرع بالحصيدِ؛ لأنَّ (الحبَّ) اسمٌ لما ينبت في الزَّرع، و(الحَصْدُ) إنَّما يكون للزرع الذي يَنبُتُ فيه الحبُّ لا للحَبِّ[2].

وأمَّا قوله-تعالى-: (ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ) فالتقدير فيه: بجانبِ المكان الغربيّ[3].

وأمَّا قولهم: (صلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامع، وبقلةُ الحمقاء) فالتَّقدير فيه: (صلاة السَّاعة الأولى، ومسجد الموضعِ أو المكانِ الجامعِ، وبقلةُ الحبَّة الحمقاء)[4].

وضعَّف ابنُ فلاحٍ تقديرَ حذفِ مضافٍ لوجهين[5]، أحدهما: أنَّ المحذوف الذي يُقدَّر لم يظهر إلى الوُجود في بعض الصُّور، ولو كان هذا التَّقدير صحيحًا لظَهَر، والآخَر: أنَّ الحذفَ على خلاف الأصل، فلا يضاف إليه ما أمكن حمل اللفظ على حقيقته.

التَّعقيب:

أولًا: وافق قولُ الأصبهانيِّ رأيَ البصريّين، ووافقهُ ابنُ القوَّاس، وابنُ جماعة، والرصاصُ، والجاميُّ.

بينما وافق الرضيُّ رأيَ الكوفيّين.

ثانيًا: يُعدُّ القول بجواز إضافةِ الشيء إلى ما هو بمعناهُ إذا اختلف اللَّفظان هو الأولى بالقَبُول؛ وذلك لكثرة المسموع عن العرب ممَّا يُؤيّد مذهبهم، كما أنَّ رد البصريّين على هذه الأدلَّة فيه تكلُّفٌ ظاهر؛ إذ لم يظهر المحذوفُ الذي يُقدَّر إلى الوُجود في بعض الصُّور.

النتائج

أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

أولًا: كان الأصبهاني عالمًا ذا شخصية بارزة, يذكر الرأي في أمانة, مصاحبًا بمناقشة وتفصيل, فتارة يخالفه, وتارة يؤيده, وتارة أخرى يكتفي بعرضه دون تعليق أو ترجيح.

ثانيًا: كان الأصبهاني يميل إلى النزعة البصرية, وكان هذا الميل بلا تعصب؛ لأنه كان يميل أحيانا إلى آراء الكوفيين.

ثالثًا: انفرد الأصبهاني ببعض الآراء, وكان عماده في ذلك استقلال الرأي ورجاحة الحجة، كقوله بأن (سوى) إذا استعملت لغير الاستثناء

---

(1) يُنْظَر: (معاني القرآن، للأخفش 2/ 534).
(2) يُنْظَر: (الإنصاف 438/2، واللباب، للعكبري 2/ 392).
(3) يُنْظَر: (الإنصاف 438/2، والكناش 1/ 217).
(4) يُنْظَر: (شرح الكافية، لابن فلاح 820/2).
(5) يُنْظَر: (شرح الكافية، لابن فلاح 820/2).

كانت اسمًا كـ(غير)، أما إذا استعملت في الاستثناء كانت ظرفًا[1]، وقوله بالتفصيل في حكم مطابة الضمير الواقع بعد (رُبَّ) للتمييز، حيث ذهب إلى أنَّ الضمير إن كان المضمَر راجعًا إلى شيءٍ مُقدَّم ذِكرُهُ وَجَبَت مُطابقته، وإن كان راجعًا إلى مُقدَّرٍ ذهنيّ وجبَ إفرادُهُ كضمير (نِعْم)[2].

رابعًا: اهتمَّ الأصبهاني بطريقة الحوار والمناقشة في عرضه لمسائل الخلاف النحوي، ومن ذلك: قوله: فإن قيل .... قُلتُ، وأُجِيْبَ، وغير ذلك.

خامسًا: كان الأصبهاني -أحيانًا- لا يُعطي بعض المسائل الخلافية حقها في ذكر جميع مذاهبها؛ اكتفاءً بذكر العلماء السابقين لها، فكان يكتفي بذكر قول من أقوال العلماء فقط دون غيره، أو يُشير إلى مذهب واحد فقط، أو مذهبين، مما جعل البحث -أحيانًا- يعقب في نهاية المسألة أن هناك أشياء تتصل بالمسألة، نحو المسألة الأولى في إعراب الأسماء الستة.

سادسًا: اشتملَ البحثُ على عددٍ من المسائلِ لم تذكرْ في الكتب التي جمعت مسائلَ الخلافِ بين الكوفيينَ والبصريينَ كـ(الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، لأبي البركات الأنباري, و(التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين)، للعكبري, وهذا يدل على أن هذه الكتب لم تحص كل مسائل الخلاف.

سابعًا: هناك بعض المسائل الخلافية ليس من ورائها طائل، فهي لا تثرى الدراسات اللغوية بشيء ذي بال؛ لأن الخلاف فيها لا يؤدي نطقًا لفظيًا، ولا معنىً كلاميًا، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي، أو معنى كلامي، كاختلاف النحاة في ناصب المستثنى، وهذا ما قاله أبو حيان، واتفق مع ما قاله.

ثامنًا: عالج البحث، واستدركت الدراسة ما وقع من قصور على سبيل السهو، أو الخطأ، والتي تمثلت في الآتي:

1- نسبة بعض الآراء النحوية، وإلحاقها بأصحابها - بعد أن ترك الأصبهاني نسبتها- ما أمكن ذلك.

2- توثيق الكثير من الشواهد الشعرية بنسبتها لقائليها - ما أمكن - وبيان بحرها العروضي.

3- تبرئة النحاة مما نُسب إليهم من آراء، وأقوال لم يذكروها، نحو:

- نسبة الاسم المفرد النكرة المنفي بـ(لا) معرب منصوب بها لسيبويه والرماني؛ لأنهما صرحا ببناء اسم لا النافية للجنس المفرد[3].

---

(1) المسألة الثامنة والعشرون من الفصل الثالث ص307.

(2) المسألة الثالثة من الفصل العاشر ص557.

(3) المسألة التاسعة والعشرون من الفصل الثالث ص316.

- نسبة نصب الفعل بعد (الفاء) بها، وما نص عليه سيبويه أن الفعل الواقع بعد (الفاء) منصوب بإضمار (أن)[1].
- نسبة الأصبهاني لسيبويه أن (من) التفضيلية تفيد التبعيض لا غير، وهي عند سيبويه تفيد التبعيض وابتداء الغاية معًا[2].

مصادر البحث والتحقيق

أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثانية، 1407هـ/ 1987م.

ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، الطبعة: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الأولى، 1418هـ / 1998م .

إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1373 هـ - 1954م.

أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قباوة، دار الجيل – بيروت، الطبعة: الأولى، 1415هـ/ 1995م .

الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة: 1987م.

إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق : أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الرابعة .

الأضداد، لأبي بكر ابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 1407 هـ - 1987م.

إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، -منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ.

الإقليد شرح المفصل، للجَنَدي، تحقيق: د. محمود الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة 2002م.

أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، 1989م.

أمالي ابن الشجري (ت/ 542هـ)، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، الأولى، 1413هـ - 1992م .

الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

[1] المسألة السابعة في الفصل التاسع ص483.

[2] المسألة الأولى من الفصل العاشر ص548.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، 1389هـ.
الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق : د. إبراهيم محمد عبد الله، دار: سعد الدين – دمشق، الطبعة: 1، 1425هـ - 2005م.
الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزَّجَّاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، 1406هـ -1986م.
البديع في علم العربية، لأبي السعادات مجد الدين ابن الأثير، جامعة الإمام محمد بن سعود، سنة: 1420هـ.
البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني ببغداد.
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1419هـ / 1998م .
تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، 1385هـ - 1422هـ.
التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، من نحاة القرن الرابع، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة: جامعة أم القرى، الأولى 1402هـ / 1982م .
التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة: عيسى البابي الحلبي.
التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، دار الغرب الإسلامي، سنة: 1986م.
تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لأبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي ، ضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية-الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م.
التحفة الشافية في شرح الكافية، لتقي الدين البغدادي، تحقيق: إمام حسين الجبوري، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر.

تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1406هـ /1986م.
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: أ.د حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا – الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: 1[الأجزاء 1: 14]، 1417هـ /1996م: 1437هـ/2016م.
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: 1387هـ - 1967م.
تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدين الدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، مطابع الفرزدق- الرياض، الطبعة: الأولى، 1403هـ/ 1983م.
التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د.عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود – الرياض، الطبعة: الأولى، 1410هـ /1990م.
التعليقة على المقرب، لابن النحاس، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة – عمَّان، الطبعة: الأولى، 2004م.
التكملة، لأبي علي الفارسي ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، 1419هـ/ 1999م.
تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ.د علي فاخر، وأ.د جابر البراجة وآخرين، دار السلام – القاهرة، الطبعة:1، 1428هـ/ 2007م.
توجيه اللُّمع، لابن الخباز، دراسة وتحقيق: أ.د فايز ذكي دياب، دار السلام- القاهرة، الطبعة: الثانية، 1428 هـ - 2007م.
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1422هـ / 2008م .
التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، الكويت، الطبعة: الثانية، 1401هـ/ 1981م.
التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق : أوتو برتزل، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، 1404هـ / 1984م .
الثقات، لابن حبان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، 1393 هـ - 1973م.

الجمل في النحو، لأبي القاسم الزَّجَّاجي، قدم له: د. علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1404هـ-1984م.
جمع الجوامع في النحو، للسيوطي، تحقيق: د. نصر أحمد عبد العال، مكتبة الآداب، الطبعة: الأولى، 2011م.
الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الثانية 1413هـ.
الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، 1401هـ .
الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق : بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ / 1984م .
الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى 1421هـ .
شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، ومعه: كتاب منحة الجليل بتحقيق: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، الطبعة: العشرون، 1400هـ/ 1980م.
شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1420هـ/ 2000م.
شرح ألفية ابن معط، لابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق : د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي – الرياض، الطبعة: الأولى، 1405هـ/ 1985م .
شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1394 هـ - 1974م.
شرح التسهيل، لمصنِّفه، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد – د. محمد بدوي المختون، مطبعة هجر - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1410هـ /1990م.
شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة:1، 1419هـ/ 1999م.

شرح الجمل لابن الضائع النحوي الأندلسي، تحقيق: د. يحيى علوان حسون، دار بغداد بالعراق- و دار الأمل الجديدة بسوريا، الطبعة: الأولى، 2016م.
شرح الجمل، لابن عصفور الإشبيلي، قدم له: فواز الشعار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م.
شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري المصري، اعتنى بها: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.
شرح شذور الذهب، للجوجري، دراسة وتحقيق: د. نواف بن جزاء الحارثي، مكتبة الملك فهد الوطنية – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1424هـ /2004 م.
شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، علق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، 1386هـ/ 1966م.
شرح كافية ابن الحاجب، لأحمد بن محمد الرصاص، تحقيق: أحمد بن عبد الله السالم، دار السلام – 2020م.عوض
شرح كافية ابن الحاجب، للأصبهاني، تحقيق: د. عبد المعطي سالم، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه – كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر.
شرح كافية ابن الحاجب، لابن جماعة، تحقيق: د. محمود داود، دار المنار – القاهرة.
شرح كافية ابن الحاجب، لابن حاجي عوض، تحقيق: سعد محمد عبد الرازق أبو نور، مكتبة الإيمان بالمنصورة.
شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
شرح كافية ابن الحاجب، لابن فلاح، تحقيق: نصار محمد حميد الدين، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه – كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، 1422هـ.
شرح كافية ابن الحاجب، لابن القوَّاس عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: د. علي الشوملي، الطبعة: دار الأمل – الأردن، الأولى، 1421هـ / 2000م .
شرح كافية ابن الحاجب، لنجم الدين القمولي "من أول الكتاب إلى أول المنصوبات، تحقيق: فتحية حسين عطار، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه – كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، 1408هـ.

شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة: جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي - وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1429هـ/ 2008م.
شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، المطابع التجارية- الكويت، الطبعة: الأولى، 1405هـ- 1984م.
شرح اللمع في النحو، للواسطي الضرير، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، تصدير: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى ، 1420هـ /2000م.
شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبي – القاهرة .
شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لمصنفها: جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة: نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1418هـ -1997م.
شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت - الطبعة: الأولى، 1977م.
شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق: د.الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفصيلية – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1406هـ/1986م.
شواذ القراءات، لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني ، تحقيق: د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ- بيروت.
ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق : السيد إبراهيم محمد، الطبعة: الثانية، 1402هـ / 1982م.
علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق : د. محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة: مكتبة الرشد – الرياض .
الفوائد الضيائية شرح الكافية، لنور الدين الجامي، مكتبة المدينة – كراتشي، الطبعة الأولى – 2014م.
الكافية في علم النحو (ومعها: الشافية في علمي التصريف والخط)، لابن الحاجب، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، 2010م.
الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثالثة، 1418هـ - 1997م.

الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408هـ/ 1988م.
كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الأولى، 1408هـ - 1988م.
الكُنَّاش في النحو والصرف لأبي الفداء الملك المؤيد، تحقيق : د. علي الكبيسي، د. صبري إبراهيم، الطبعة: جامعة قطر، 1413هـ / 1993م.
اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، 1405هـ/ 1985م.
اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الطبعة: دار الفكر – دمشق، الأولى 1416هـ / 1995م .
اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن الحسن الصائغ، تحقيق: د. إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، 1431هـ /2010م.
اللمع، لابن جني، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر – عمان، 1988م.
ليس في كلام العرب، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، 1399هـ / 1979م.
المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392 هـ - 1972م.
المسائل البصريات، للفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، 1405 هـ - 1985 هـ.
المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1406هـ/ 1986م.
المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار – عمان، الطبعة: الأولى، 1424هـ /2004م.
المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق : د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة: الثانية، 1422هـ - 2001م .
معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، الطبعة: عالم الكتب – بيروت، الأولى 1408هـ / 1988م .
المفصل، للزمخشري، دار الجيل – بيروت، الطبعة الثانية.

المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد بالعراق، 1982م.
المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1415هـ/ 1994م .
المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزُولي، تحقيق : د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى بالقاهرة، الطبعة: الأولى 1408هـ - 1988م .
المقرب، ومعه مثل المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة: الأولى، 1392هـ/ 1972م.
المواهب الوافية بمراد طالب الكافية، للحسن بن أحمد الجلال، مكتبة أولاد الشيخ للتراث.
نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: الشيخ:عادل أحمد عبد الموجود – والشيخ: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1412هـ /1992م.
النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، للإمام المهدي، تحقيق: د. محمد حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، الطبعة الأولى – 2003م.
النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري ت/476هـ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت، الطبعة: الأولى، 1407هـ/ 1987م .
همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1998م.
الوافية في شرح الكافية، لركن الدين الاستراباذي، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة – سلطنة عمان، 1403هـ - 1983م.